الديمقراطية فى الأمم الديمقراطية

يغلب علينا كثيراً أننا حين نتحدث عن الديمقراطية ، نعمد إلى الأسلوب الذاتى ، فنشرح آمالنا وأمانينا الذاتية ، ونكاد نتعامى عن الواقع ، أو لا نختار من هذا الواقع إلا ما يوافق هذه الآمال والأمانى . ولذلك يحسن بنا أن نتقيد بما يجرى فى الأمم الديمقراطية ، وأن نقتصر على ما نجد فيها ، أى فى سويسرا والولايات المتحدة والدنمرك وبريطانيا مثلا ؛ فنذكر كيف يعيش الفقير هناك ، وما هو حال الصحافة هناك ، وماذا يجرى فى التعليم ، وكيف يعالج التعطل ، وكيف تجبى الضرائب إلخ .

وبهذا المنهج نتقيد بالحقائق الموضوعية ، ولا نتورط فى الأوهام والأمانى الذاتية .

وقبل أن نشرع فى « وقائع » الأمم الديمقراطية يجب أن نقشع وهماً عن تاريخ الديمقراطية العصرية وأن نعللها بتعليلها الصحيح .

فكلمة « ديمقراطية » إغريقية ، ومعناها حكومة الشعب . ولكن ليس هناك أية علاقة تاريخية بين إغريقية الكلمة وبين مدلولها فى العصر الحاضر ؛ فإن الصلة بين الأمم الحديثة وبين الإغريق القدماء مقطوعة . فلا نستطيع أن نرجع بأصول القضاء أو الحكومة أو المجتمع إلى المؤسسات الإغريقية القديمة . وصحيح أنه كان فى أثينا ، لا فى الجزر الإغريقية ، ديمقراطية . ولكن هذا النظام لا يتسلسل إلينا اصيلا أو منقحاً . وحتى القرية السويسرية التى لا تزال تمارس الحكم على ما يشابه النظام الأثينى ، لا تتصل بأية صلة بأثينا . وهذه النظم الديمقراطية فى الأمم الحديثة تعود إلى أسباب لم يعرفها الإغريق أو الرومان .

وقد ظهرت فى القرون الوسطى باوربا مدن استمتعت بنوع ما من الحكم

الذاتى النيابى فى صورة المجالس البلدية ، ولكن هذه أيضاً لا تمت إلى الإغريق بسبب . وإنما كان مرجع نظامها إلى التجار الذين شرعوا يربطون العالم ، بعد نحو ألف سنة من الانفصال عقب الانهيار الرومانى ، بروابط تجارية ، مثل جنوة والبندقية فى الجنوب ، والمدن الهنسية فى الشمال . ولكن هذه المدن فى حكمها النيابى لم تكن ديمقراطية ؛ لأن النيابة البلدية كانت مقصورة على التجار الأثرياء . أما عامة الشعب فلم يكن لها شأن فى هذا الحكم .

ولكن عند ما ننتقل إلى انجلترا نجد تقاليد برلمانية ، وإن كانت هذه التقاليد بقيت نحو ٦٠٠ سنة وهى غير ديمقراطية ، أى أن عامة الشعب لم يكن لها شأن كبير أو صغير فى الحكم . ومع أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تنظران حوالى سنة ١٧٧٠ إلى الحكم البرلمانى فى إنجلترا وترجو كل منهما أن يكون لها برلمان ، فإن البرلمان الأمريكى عقب ثورة سنة ١٧٧٦ والبرلمان الفرنسى عقب ثورة سنة ١٧٨٩ كانا أبعد فى الديمقراطية من البرلمان الانجليزى نفسه الذى اتخذ قدوة .

فإذن إلامَ يعزى النظام الديمقراطى القائم الآن فى أوربا ؟

هذا النظام الديمقراطى الذى يعم أوربا وأمريكا هو فى حقيقته انقلاب عصرى فى السياسة والحكم ، وكان ثمرة انقلاب آخر فى الاقتصاد . ومن القواعد التى يجب ألا ننساها أن جميع الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية إنما تتألف وتتكون وفق القواعد الاقتصادية فى طرق الانتاج التى تعيش بها الأمة . ففى القرون الوسطى كانت أوربا إمارات صغيرة ، حيث الأمير ملك أو كالملك ، وشعب الإمارة عمال عنده كالعبيد ، يزرعون أرضه ويتقيدون بحكمه الذى لا يحد من استبداده سوى القليل من العرف والتقاليد . ومن غير المعقول أن تنشأ حكومة برلمانية ديمقراطية فى هذا الوسط الاقتصادى ، ولكن من المعقول أن تنشأ حكومة برلمانية غير ديمقراطية يتولى السلطة فيها هؤلاء الأمراء أو النبلاء أنفسهم . وقد كان هذا حال إنجلترا بين سنة ١٢١٥ حين خضع الملك جوز للنبلاء وأمضى « الوثيقة الكبرى » إلى نحو سنة ١٦٠٠ حين تكونت العوامل الاقتصادية التى جعلت الحكم الديمقراطى محتوماً .

فما هى هذه العوامل الاقتصادية ؟

ظهرت فى أوروبا عامة وإنجلترا خاصة طبقة التجار الذين صاروا يغارون

من سلطة الأمراء والنبلاء واللوردات ، وصاروا يضعون مالهم المكسوب إزاء أموال أولئك الموروثة ، ويطلبون حقوقاً فى الحكم مثلهم ، بل يطلبون إلغاء الرق الزراعى الذى كان يستمتع به الأمراء والنبلاء دونهم . ولذلك أدى ظهور هؤلاء التجار إلى الدعوة إلى الحريات وإلى معان من المساواة والعدل تقارب ما نفهمه منها فى عصرنا الحديث . وقد نجح هؤلاء التجار فى دخول البرلمان الإنجليزى ، وأصبح لهم صوت مسموع ، يخفت أحياناً ويعلو أحياناً ، منذ سنى ١٥٠٠ و ١٦٠٠ .

ولكن هؤلاء التجار لم يكونوا من الوجدان أو القوة بحيث يستطيعون تعميم الأفكار والعقائد الديمقراطية ، وكان مع ذلك أثرهم واضحاً فى البرلمان الإنجليزى الذى أصبح قدوة للأمم الأخرى . وسَبقُ الإنجليز فى هذه الناحية يعزى إلى سبقهم فى التجارة العالمية . ووجود طبقة من التجار العالميين ، وحولهم القليل من الصناع ، جعل الحكم البرلمانى غير مقصور على النبلاء والأمراء واللوردات الوارثين .

أما الحكم الديمقراطى العصرى فمرجعه إلى ذلك الانقلاب الصناعى الذى أخذ منذ سنة ١٧٧٠ يسير بطيئاً أولا ، ثم تراكمت أمواجه ، فاندفع بقوته المتزايدة فى هذه السنين الأخيرة . ذلك أن هذا الانقلاب الصناعى قد غير أوربا ونقلها من الحضارة الزراعية ، حضارة الريف الفقير ، إلى الحضارة الصناعية ، حضارة المدن الغنية . ونحن فى سنة ١٩٤٦ عند ما نتأمل هذه الدنيا التى نعيش فيها نجد أننا فى صميم الأمر لا نشكو القلة فى الاقتصاديات العالمية ، بل نشكو الوفر بسبب هذا الانقلاب الصناعى .

وكثير من الباحثين يردّون العصر الديمقراطى الحاضر إلى مبادئ الثورة الفرنسية الكبرى : الحرية والمساواة والإخاء . ويفسرون هذه الثورة بأنها كانت الثمرة ، المرة أو الحلوة ، للتفكير التحريرى الذى قام به دالمبير وديدرو وروسو وڤولتير وغيرهم . كأن التفسير للثورة ذهنى . .

ولكن ما الذى حمل هؤلاء الكتاب على دعوة التحرير هذه ؟ أو ما الذى جعلهم يحسون هذا الوجدان الجديد ؟

الجواب على هذا أنهم كانوا ينتسبون إلى طبقة التجار والصناع الجديدة ،

يفكرون تفكيرها ، ويحسون عواطفها ، ويعبرون عن كراهتها لطبقة النبلاء ، أو بالأحرى يعبرون عن كراهتها للنظام الاستعبادى الذى كان يجعل النبيل يستبد بعامله الزراعى ويستغله بما يشبه الجان ، فى حين كان التاجر أو صاحب المصنع لا يجد من يكفيه من العمال ، أو يجد القليل جداً منهم . وهم لقلتهم يكلفونه أكبر الأجور .

وإذن نفهم أن هذه الدعوة إلى الحرية والمساواة والإخاء فى فرنسا كانت تنهض على تبدل اقتصادى قائم ، لم يرافقه تبدل اجتماعى . فكان السخط من هؤلاء الأدباء ، لأنهم كانوا إزاء مجتمع غير متطور يستمسك بتقاليد اجتماعية قد ثبت النظام الاقتصادى الجديد زيفها وضررها . وأدى التصادم بين المستمسكين والمتطورين إلى الثورة .

ونجحت الثورة ، وأعلنت الحرية والمساواة والإخاء ، وظهرت الحكومات الديمقراطية التى ترفض الاعتراف بامتيازات النبلاء .

ثم ظهرت المصانع الآلية ، أو بالأحرى تفشت ؛ فزاد تجمع العمال فى المدن وزاد وجدانهم الطبقى . ولم يتنبه وقتئذ دعاة المساواة والحرية إلى أن هذين المبدأين يتناقضان إزاء المصانع الآلية والمتاجر العالمية . إذ ما دام الناس أحراراً فى جمع المال والتوسع الصناعى والتجارى فإنهم لن يتساووا ؛ لأن منهم من يصل إلى القمة فى الصناعة أو التجارة ، ومنهم من يبقى عاملا لا أمل له فى الامتلاك . وهنا عقدة أوربا وأمريكا الحاضرة ، وهى ليست موضوعنا الآن . وهى عقدة اقتصادية : تفاوت اقتصادى قائم فعلى ، مع الاعتراف الاجتماعى أو العرفى أو القانونى بضرورة المساواة .

بعد هذا التعليل للديمقراطية نحاول الآن النظر فى واقعها :

الديمقراطية فى لبابها وروحها تعد حركة « رومنتية » أى حركة الابتداع والتفكير والعمل ، كما أنها حركة الاقتحام للمستقبل والتفاؤل به . وهى من هذه الناحية غير « كلاسية » أى غير تقليدية . ومن هنا التعليل لما فيها من تسامح . لأن التسامح فى صميمه يعنى أننا يجب علينا ألا نستمسك بالتقاليد إلى حد التعصب أو الكراهة لمن يخالفنا . بل إذا كان هناك تعصب فى الأمم الديمقراطية فهو على التقاليد ولا لها . لأن الإيمان العام فى الأمم الديمقراطية أن الطبيعة البشرية حسنة لم يفسدها غير الحكومات والعقائد والتقاليد ، وأنه إذا ترك

الناس أحراراً لم تؤدِّ حريتهم هذه إلى الإيذاء والفوضى ، بل أدت إلى النظام والحب . وفى هذا الكلام شطط قد وقع فيه روسو وغيره ولكنه شطط منبه يبعث على التفكير ، أو هو الخطأ الذى يهدى إلى الصواب . والتسامح ، والحرية ، والمساواة ، المساواة بين الأفراد والمساواة بين الجنسين ، والعدل : كل هذه الفضائل هى مزاج الأمم الديمقراطية ولكنها ليست كلها حقائق واقعة ، أى إن الأوربى يتجه إليها ، ولكنه لم يوفق لتحقيقها إلى الآن .

حدث قبل نحو ١٤٠ سنة ان البارون همبولت زار چيفرسون رئيس الولايات المتحدة ، فوجد جريدة على مكتبه ، فلما تناولها وجد بها مقالا قد امتلأ بكلمات السباب والقذف فى الرئيس ، فنظر إلى الرئيس وقال : كيف تسمحون بهذا السباب ؟ فقال الرئيس : خذ هذه الجريدة وضعها فى جيبك ، فإذا وجدت من يشك فى حقيقة حريتنا أو حرية الصحافة فى الولايات المتحدة فأعطها له .

هذا هو المزاج العام فى أوربا وأمريكا . وهو مزاج يجعل النقد مباحاً مستفيضاً فى جميع الأوساط الديمقراطية . فليس هناك مشكلة يمنع الجمهور من بحثها . كما أنه ليس هناك وزير أو موظف يعاقب الكاتب على الحملة عليه بكلمات تستبشع فى بلادنا . فقد وجدت ذات مرة صحيفة إنجليزية فى إنجلترا تصف رئيس الوزراء بأن رأسه رأس خنزير .

وأما عن الحرية والمساواة والعدل فإن المزاج العام يتجه إليها ، ولكن المجتمعات الديمقراطية الأوربية لم تستطع إلى الآن تحقيقها ، لعوامل اقتصادية رسخت وتأصلت جذورها ، وتحتاج إلى مجهودات كبيرة لبلوغ هذا التحقيق .

هذا هو المزاج العام أو الروح العام فى الحضارة الأوربية الديمقراطية . فلننظر الآن إلى السمات العامة فى الأمم الديمقراطية . ونعنى ماهو واقع تشهد به النظم الحكومية وقوانين المحاكم . . . إلخ .

١ — فأول مانرى من سمات هذه الأمم أنها جميعها يشرف على شؤونها « برلمان » مؤلف من مجلس واحد أو مجلسين ، وينتخب أعضاؤه انتخاباً نسبيا أو مطلقاً .

٢ — الحكومة الديمقراطية هى فى صميمها « لجنة » يؤلفها البرلمان من بين أعضائه . فالحكم فى النهاية فى يد البرلمان .

٣ — يستطيع البرلمان أن يفعل كل شىء ؛ حتى لقد فرض ديسى فرضاً جنونياً كى يثبت هذه القدرة العامة للبرلمان ، إذ قال : إن البرلمان الإنجليزى يستطيع أن يسن قانوناً لقتل كل من تكون عيناه زرقاوين . وليس هناك عندئذ مايطعن فى صحة هذا القانون .

٤ — بعض البرلمانات مع ذلك لايجوز لها أن « تفعل كل شىء » . فالبرلمان الأمريكى قد منعه الدستور من أن يسن قانوناً لتقييد حرية الصحف أولمنع الجمهور من حمل السلاح . وفسر لنكولن هذا المنع بأن من حق الشعب أن يغير ، عند الحاجة ، الحكومة بقوة السلاح إذا لم يستطع أن يغيرها بالوسائل السلمية .

٥ — مع وجود البرلمان المركزى للأمة توجد على الدوام برلمانات صغيرة نيابية ديمقراطية فى المدن والقرى ، وهى تتمتع بحقوق واسعة جداً . يدلك عليها أن المجلس البلدى فى لندن مثلا يتناول ميزانية يجبيها وينفقها فى لندن لاتقل عن ميزانية الحكومة المصرية كلها .

٦ — المساواة فى الحقوق السياسية عامة ، بحيث يستطيع العامل أن يصل إلى منصب الوزارة . وفى أوربا الآن وزراء كانوا فى وقت ما عمالا . كذلك المساواة عامة ، فى أغلب الأمم الديمقراطية ، بين الجنسين .

٧ — المساواة الاقتصادية غير عامة . ولكن الحكومات الديمقراطية تحاول أن تعالج التفاوت بين الفقراء والأغنياء بثلاث طرق :

(ا) التأمين الاجتماعى ضد التعطل والمرض والشيخوخة .

(ب) فرض الضرائب التصاعدية ، أى كلما علا الدخل زادت الضرائب . وهذا غير الضرائب على التركات والأيلولة .

(حـ) تأميم الصناعات الكبرى ، أى إن الحكومة هى التى تدير المناجم أو بعض المصانع الكبرى وتجعلها ملكا للأمة .

٨ — التعليم الابتدائى ، وأحيانا التعليم الثانوى ، عام ومجانى لجميع أفراد الشعب .

٩ — نظام التعاون أساسى فى جميع الأمم الديمقراطية ، وكذلك نظام النقابات للعمال .

١٠ — حرية الرأى فى الكلام والخطابة والصحافة والتأليف ، وكذلك حرية الاجتماع ، مقدستان .

١١ — الدين يفصل من الدولة فى العادة . ولكن حتى حين لايفصل تؤيد الدولة سائر الأديان وتخصها بإعانات مالية . فالحكومة الهولندية مثلا تؤدى إعانات مالية للكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستنتية والكنيسة اليهودية على السواء .

قلنا : إن المزاج العام فى جميع الأمم الديمقراطية هو مزاج الحرية والمساواة والإخاء . وهذا هو ما تنطق به الصحف ، وما يتعلمه الطلبة فى الجامعات ، وما يقوله الكهنة فى الكنائس . ولكن منطق الحوادث يختلف عن منطق الكلام بل يناقضه ؛ لأن طرق الإنتاج الصناعى منذ حوالى سنة ١٧٧٠ ، بل كذلك طرق الاتجار العالمى ، قد أوجدت التفاوت الاقتصادى ، وهو تفاوت ليس له شبيه أيام القرون الوسطى .

ومن هنا نجمت الدعوة الرجعية أحياناً بين بعض الكتاب الذين يدعون إلى العودة إلى نظم القرون الوسطى . وهذا حنين سخيف . لأن سذاجة العيش فى تلك القرون قد تغيرت إلى أساليب معقدة تعيش بها الأمم فى عصرنا ولاتستطيع النزول عنها ، ولا يمكن أن نرد عقرب الساعة ألف سنة إلى الوراء .

وقد كانت الحرية والمساواة ، أى الدعوة إليهما ، أمام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ معقولة ، أو بالأحرى لم يكن أحد يستطيع أن يبصر عواقبها ؛ لأن طرق الإنتاج كانت لاتزال على شىء من السذاجة ؛ إذ لم يكن المصنع ، مهما تضخم واتسع ، يحوى أكثر من عشرة أو عشرين من العمال . فلم يكن هناك خوف من التفاوت العظيم بين الأغنياء والفقراء . ثم إن شبح التعطل لم يكن يشخص فى خيال المفكرين . أما الآن فإن بعض المصانع ، بقوة الآلات العظيمة ، تستخدم عشرات الألوف من العمال ، وأحياناً تقفل هذه المصانع أبوابها فيتعطل مئات الألوف بل الملايين من العمال .

هذه هى العقدة التى تواجهها جميع الأمم الديمقراطية فى عصرنا . ولهذا السبب اتجه الديمقراطيون إلى اليسار ، وأصبح فى كل أمة نواب يساريون وصحافة وتفكير يسارى .

وقد نشأت كلمة « يسارى » من الوضع البرلمانى للنواب ؛ فإن المعارضين فى المجالس النيابية يقعدون عن يسار الرئيس . ويقعد الحكوميون عن يمينه .

فاليسارى معارض ، والدعوة اليسارية هى مجازاً ، دعوة إلى التغيير والتطور . وتختلف اليسارية فى الأمم من حيث الأسلوب الذى تتخذه . فإن مشروع بيفردج يعد فى بريطانيا مشروعاً يساريا ، يعالج التفاوت الاقتصادى بالتكفل بكل شخص من يوم ميلاده إلى يوم وفاته ، بل قبل ميلاده ؛ لأن أمه وهى حامل تحصل على معونة تتيح لها البقاء بالبيت نحو شهر قبل الولادة . ثم تتعهد الدولة هذا المولود بالتغذية والتعليم ، ثم بالعمل والإعانة فى التعطل ، والتمريض فى المستشفى ، والإعانة فى الشيخوخة .

ثم هناك اليسارية التى تدعو إلى تأميم المصانع والمناجم والمزارع ، أى تمليكها للدولة . فإن المستر تشرشل ، على الرغم من أنه محافظ ، عاش طول حياته السياسية يدعو إلى نزع الأرض من المالكين وتسليمها إلى الفلاحين . والحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر تشتغل بسن قانون لنزع المناجم من المالكين وتسليمها للدولة .

ومن قبل التأمين الاجتماعى ، ومن قبل التأميم ، كانت جميع حكومات أوربا الديمقراطية تأخذ بالضرائب التصاعدية للتخفيف من التفاوت الاقتصادى . وربما كان من المفيد أن نقارن بين أقل الحرف وأعلى الحرف كسباً فى الدولة الديمقراطية ؛ لأن الدولة تحدد الأجور والرواتب بما يتفق وحال المجتمع . والتقدير هنا بالجنيه الانجليزى :

الدولة	الكناس فى المجلس البلدى	الوزير
إنجلترا	١٤٥	٥٠٠٠
الدنمرك	١٥٠	٩٠٠
السويد	٢١٠	١٣٠٠
سويسرا	٢٢٣	١٦٠٠

وهذه المقارنة تدل على أن التفاوت عظيم . ولكنها أيضاً تدل على أنه ليس فى الأمم الديمقراطية ذلك الفقر المدقع والبؤس الأسود الذى يعيش فقراء آسيا وأفريقيا فيه .

سلامة موسى